

تؤدي رسالتها الوطنية تحت شعار «حفظ الوديعة حتى آخر قطرة من دمائنا»

كلية علي الصباح العسكرية.. مصنع الرجال واللبنة الأساسية للمؤسسات العسكرية



كلية علي الصباح العسكرية، مصنع الرجال

حخص التدريب تساعد الطلبة المستجدين على تنفيذ مهامهم الميدانية المستقبلية بشكل جيد ومنظم

■ منهجية منظمة ومدروسة بإتقان وصولاً إلى إعداد جيل من الضباط على أعلى درجة من الكفاءة
■ الكلية تحرص على غرس روح الطاعة والاحترام للأوامر العسكرية في نفوس الطلبة الضباط

بتاريخ 2 نوفمبر 1968 وفق المناهج الحديثة المتبعة في جيوش الدول المتقدمة. وأولت قيادة الكلية العسكرية عناية فائقة واهتماماً بالغاً بتدريس العلوم العسكرية المختلفة بالإضافة للعلوم الأكاديمية حيث تخرج من الكلية العسكرية دفعة الطلبة الضباط الأولى بتاريخ 4 مايو 1970 ومنذ ذلك الحين التزمت الكلية بتخريج دفعة واحدة سنوياً إلى يومنا هذا. وعقدت في الكلية العسكرية دورات قيادية مختلفة كدورة القادات العليا ودورات الإنعاش للضباط الأعوان في 10 يوليو 1995 اصدر وزير الدفاع آنذاك العبد الله السالم الصباح رحمه الله بإنشاء مدرسة عسكرية في الكويت لتعليم وتدريب المواد التعليمية والفنية العسكرية. وكانت هذه المدرسة نواة لكلية العسكرية قبل أن يتم استكمال بعض الإجراءات القانونية المرعية لتأسيس الكليات ليصدر المرسوم الأميري الخاص بإنشاء الكلية العسكرية بتاريخ 14 أكتوبر 1968. وأتخذت صدارة توجيهات أميرية بسرعة بدء العمل في الكلية العسكرية لتتمكن من تأهيل الضباط للعمل في الجيش الكويتي لتبدأ الدراسة بالكلية العسكرية

بمساعدهم على أداء واجباتهم في حياتهم العسكرية المستقبلية بكل يسر وسهولة ويرفع من مستوى أدائهم للمهام التي يكفون بها. ويعد الانتهاء من حصة النظام المنظم ثانياً حصة التدريب على السلاح إذ أن المواد الأساسية للكلية تتضمن مادة الأسلحة الخفيفة التي تحرص كلية علي الصباح العسكرية على تكيفها في المرحلة التأسيسية للطلبة الضباط والتي تعرف بمرحلة الاستعداد. واستناداً إلى ذلك يبدأ قسم الأسلحة بالكلية بوضع برنامج تدريبي يتدرج من خلاله في تعريف الطلبة بنوعية الأسلحة الخفيفة المستخدمة بالجيش الكويتي ومميزات كل سلاح من هذه الأسلحة ويتضمن ذلك أيضاً

المستجدين من خلال حصص النظام المنظم «تدريب المشاة» وتحرص كلية علي الصباح العسكرية من خلال هذه الحصص على غرس روح الطاعة والاحترام للأوامر العسكرية في نفوس الطلبة الضباط من خلال تدريبهم على القيام بالحركات العسكرية والتي ترتبط بسماع أوامر خاصة بكل حركة من هذه الحركات. وتساعد حصص تدريب المشاة الطلبة المستجدين على تنفيذ تدريباتهم الميدانية المستقبلية بشكل جيد وأداء منظم كما تعتبر هذه الحصص أمراً أساسياً يركز عليه تدريب الطلبة الضباط في المرحلة التأسيسية لهم في الحياة العسكرية ببقية خلق الضبط والربط العسكري في نفوسهم ما

اليومي والمخصص لدفعات الطلبة المستجدين حيث يشرف على الطابور الصباحي أمر سرايا الضباط وضباط سرايا الطلبة. ويبدأ الطابور بالسلام الوطني بعدها يتوجه كل ضابط إلى الفصل التي يشرف عليه حيث يقوم بالتأكد من الموجود اليومي للطلبة والوقوف على استعداد وجاهزية الطلبة للتحصن الميدانية وتوجيه التعليمات والنصائح والإرشادات لهم. ويتخلل جدول اليوم في حياة الطالب محطة مهمة متمثلة بحصة النظام المنظم «تدريب المشاة» حيث بعد الانتهاء من الطابور الصباحي تبدأ فعاليات البرنامج التدريبي الميداني للطلبة الضباط

الوجبات الغذائية الرئيسية اليومية التي تحرص إدارة الكلية على أن تكون غنية ومتوازنة من حيث مكوناتها وتشتمل على نسبة كبيرة من احتياجات الجسم من الطاقة من خلال تنوع وتعدد الأصناف التي تقدم لهم كل يوم تحت إشراف متخصصين في مجال التغذية. وبعد الانتهاء من وجبة الإفطار يخرج الطلبة من المطعم بانتظام متوجهين إلى المهارج لارتداء ملابسهم الخاصة بالبرنامج التدريبي والإستعداد للطابور الصباحي اليومي أو طابور الأركان الصباحي. ويتم ذلك من خلال توجه الطلبة الضباط في طوابير كل في فصله إلى ميدان الكلية استعداداً لبدء جدولهم التدريبي الميداني

من الحصص الرئيسية في حياة الطالب بالكلية لما فيها من تقوية تحت شعار «صيانة الأمانة وحفظ الوديعة حتى آخر قطرة من دمائنا» تمثل نموذجاً لصانع الرجال واللبنة الأساسية في بناء صرح المؤسسات العسكرية الكويتية بنسب صونها. ومع انطلاق دفعة الضباط الجامعيين 17 ودفعة الطلبة الضباط 42 في الكلية الآن يحظى الطلبة بعناية خاصة ورعاية فائقة ويتلقون فيها شتى أنواع العلوم والمعرفة نظرياً وعملياً وكذلك الانضباط العسكري واللياقة البدنية طيلة سنوات الدراسة الثلاث. وتشكل حياة الطالب الدراسية في الكلية منهجاً منظماً قائماً على العلم والعمل وبناء الإنسان فكرياً وبدنياً وفق منهجية منظمة ومدروسة بإتقان وصولاً إلى إعداد جيل من الضباط على أعلى درجة من الكفاءة العسكرية ليتكبد كل منهم دوره في حماية الوطن والحفاظ على أمنه وأمانه والنود عنه. ويبدأ طلبة دفعة الطلبة الضباط الجامعيين 17 ودفعة الطلبة الضباط الـ 42 يومهم الدراسي بعد صلاة الفجر من خلال حصة الرياضة الوطنية والتي تعتبر

■ الطلبة يحظون بعناية خاصة ورعاية فائقة ويتلقون فيها شتى أنواع العلوم والانضباط العسكري
■ حياة الطالب الدراسية في الكلية منهج منظم قائم على العلم والعمل وبناء الإنسان فكرياً وبدنياً

تمضي كلية علي الصباح العسكرية في أداء رسالتها الوطنية السامية جيلاً بعد جيل تحت شعار «صيانة الأمانة وحفظ الوديعة حتى آخر قطرة من دمائنا» تمثل نموذجاً لصانع الرجال واللبنة الأساسية في بناء صرح المؤسسات العسكرية الكويتية بنسب صونها. ومع انطلاق دفعة الضباط الجامعيين 17 ودفعة الطلبة الضباط 42 في الكلية الآن يحظى الطلبة بعناية خاصة ورعاية فائقة ويتلقون فيها شتى أنواع العلوم والمعرفة نظرياً وعملياً وكذلك الانضباط العسكري واللياقة البدنية طيلة سنوات الدراسة الثلاث. وتشكل حياة الطالب الدراسية في الكلية منهجاً منظماً قائماً على العلم والعمل وبناء الإنسان فكرياً وبدنياً وفق منهجية منظمة ومدروسة بإتقان وصولاً إلى إعداد جيل من الضباط على أعلى درجة من الكفاءة العسكرية ليتكبد كل منهم دوره في حماية الوطن والحفاظ على أمنه وأمانه والنود عنه. ويبدأ طلبة دفعة الطلبة الضباط الجامعيين 17 ودفعة الطلبة الضباط الـ 42 يومهم الدراسي بعد صلاة الفجر من خلال حصة الرياضة الوطنية والتي تعتبر

تتمت

للبحرية الألمانية «أوكر» وترابط في الوقت الحاضر قبالة السواحل السورية في مياه البحر المتوسط تشير إلى أن ضباط في الجيش السوري طلبوا الرئيس السوري منذ أربعة أشهر باستخدام السلاح الكيميائي.

ووفق مصادر الجهات الامنية الألمانية فإن هذه المطالبات «كانت تواجه من القادة السورية دائماً بالرفض وإن استخدام السلاح الكيميائي في 21 أغسطس الماضي لم يحدث باوامر من الرئيس السوري نفسه». ونقلت صحيفة عن أجهزة المخابرات الألمانية قولها «الرئيس السوري بشار الأسد يستطيع البقاء لفترة طويلة في السلطة وذلك بغض النظر عن تدخل عسكري أمريكي في سوريا وعن نتائج».

القاهرة: النائب

كما وجهت لهم اتهامات بتشكيل عصابة مسلحة لمهاجمة المواطنين ومقاومة السلطات وإمدادها بالأموال والأسلحة. وأسندت النيابة إلى باقي المتهمين ارتكاب جرائم الإرهاب والتجسس والقتل العمد والشروع في القتل العمد واستعراض القوة وفرض السطوة والانضمام إلى عصابة مسلحة قامت بمهاجمة طائفة من السكان وقاومت بالسلاح رجال السلطة العامة لمنع تنفيذ القوانين وإحراق أسلحة نارية وذخائر غير مرخصة وأسلحة بيضاء وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة للمواطنين. وأعدت النيابة أنها ستترسل ملف القضية إلى محكمة استئناف القاهرة لتحديد جلسة عاجلة لحاكمته المتهمين.

من جانب آخر فاز أمس الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى بمقعد رئيس لجنة الخمسين لتعديل الدستور المصري بحصوله على 30 صوتاً مقابل 16 صوتاً لمنافسه تقيب المحاميين سامح عاشور خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال اللجنة. وكانت اللجنة والتي نقل التلفزيون المصري وقائعها مباشرة قد بدأت أعمالها أمس برئاسة أكبر الأعضاء سناً الدكتور عبد الجليل مصطفى وحضور أعضاء لجنة الخبراء العشرة التي أعدت مشروع تعديل دستور 2012.

ودعا مصطفى في كلمته الافتتاحية أعضاء اللجنة إلى ضرورة أن تخرج أعمال اللجنة بدستور يرسم حياة كريمة ديمقراطية للمصريين تؤكد ما نادت به ثورة مصر في 25 يناير وأحداث 30 يونيو. ولفت إلى نقل مهمة كتابة الدستور من خلال التوافق والذي يتطلع فيه المصريون إلى تحقق آمالهم على كل المستويات وخلق التوازن فيه بين السلطات الثلاث بما يضمن المحافظة على الحقوق والحريات. وقال إن «جميع القوى في مصر لن ترضى أن يستبد بها أحد» مؤكداً أن حكم القانون هو المخرج الوحيد للجمع من أحداث العنف الراهنة. إلى ذلك قدم المتحدث باسم حزب الحرية والعدالة حمزة زوبع ، الفراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، اعتذاره للمصريين بسبب فشلهم في إدارة الدولة خلال عهد الرئيس المعزول محمد مرسي.

وقال زوبع في مقالة نشرها على موقع بوابة الحرية والعدالة: «نقدم الاعتذار للمصريين عن سوء أداء الجماعة في الحكم. والتوجه للانفراد بالسلطة، ونقترح خطة مكونة من ثمانية عشر بنداً للمرحلة المقبلة».

وأضاف في افتتاحية مقالته: «من لم يتعلم من أخطائه فهو أحمق. ومن لم يتعلم من أخطاء غيره فهو غبي لا يمكن أن يتعلم أبداً». وأضاف: «من قال إن الإخوان لم يخطئوا؟ ومن قال إن مرسي لم يخطئ؟ قلنا مراراً وتكراراً إننا نحزب وجماعة، حكومة ورتاسة، أخطاء، وبيعت في سلسلة مقالات أن بناء جبهة وطنية من الطيف السياسي على اتساعه واخلاف توجهاته كان كفيلاً بأن يجعل من ثورة 25 يناير نقطة تحول كبيرة ليس على مستوى مصر، بل على مستوى العالم العربي وربما أجزاء من العالم الغربي».

ومضى بالقول: «الخطأ الكبير هو أننا وبرغبة أو على غير رغبة وقعنا في فخ الإنفراد بالحكم، ولو مضطرين بعد أن تركنا الآخرون برغبة منهم أو مكرين، لكن المسؤولية عادة ما تقع على من بيده مقاليد الحكم وهو نحن».

الاقساط ، كون القرار في الأساس يعطي «رخصة» أو «مهلة» للتأجيل ، ومن حق المواطنين استعمالها أو تركها كيفما شاءوا .

فتح باب

الجامعي 2013/2014، وبين مقصود ضرورة مراجعة مندوبي القوائم الطلابية لتعميم الانتخابات الطلابية وذلك للوقوف أمام آخر المستجدات ومتطلبات الانتخابات للعام الجامعي 2013/2014، مشدداً على جميع الطلبة الإسراع في تجديد هوياتهم الجامعية ولن يقبل التصويت بالطائفة المدنية.

مباحث الهجرة

بالدخول للبلاد بطريقة غير مشروعة بغرض التسول . وتم عمل التحريات لجمع الاستدلالات حيث تم رصد شخص من قبل ضباط فرقة العمليات التابعة لإدارة العامة لمباحث الهجرة وبعد استصدار الإذن القانوني اللازم تم ضبطه وبالتحقيق معه اعترف بدخوله البلاد بطريقة غير مشروعة عبر إحدى المنافذ البرية وقام بالإلاء عن باقي المجموعة وعددهم 5 أشخاص حيث تم ضبطهم ، وتمت إحالتهم إلى جهة الاختصاص.

البلدية: التلخص

يونيو إلى شهر أغسطس 2013. وقال الشريدة لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس إن البلدية وضعت خطة للتخلص من هذه الاطارات بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال وإسنادها إليها وذلك عن طريق طرح مزايده عامة للشركات المتخصصة في مجال الاستفادة من مكونات هذه الاطارات. وأوضح إن ادارة البلدية تولى اهمية قصوى لهذا الموضوع وتعمل على سرعة إيجاد الحلول المناسبة للتخلص من هذه الاطارات مشيراً الى انه تم وضع خطة للتخلص من 500 طن شهرياً من هذه الاطارات على أن ترتفع هذه الكمية تدريجياً حتى يتم التخلص نهائياً من هذه المشكلة.

ولفت إلى أنه تم الإشراف على الشركة المنفذة لمشروع التخلص من الاطارات بعدم إعادة تصنيعها كأطارات وان تتم الاستفادة من مكونات هذه الاطارات شرط أن يتم الحصول على موافقات الجهات ذات الصلة بهذا المجال مثل الهيئة العامة للبيئة ووزارة التجارة. وأشار إلى ان إدارة الخدمات العامة تقوم بالإشراف على تطبيق شروط الإدارة العامة للإطفاء بما يخص تجهيز موقع تجميع الاطارات الخارج نطاق الاستخدام وفقاً لإجراءات السلامة المتبعة في مثل هذه المواقع.

التجيفي: معاهدة

العراقيين واطلع من خلالها على عرض مفصل لبنودها خلال جلسة كاملة خصصت لهذا الملف.

وأضاف «إن الإدارة المشتركة لبحر عبدالله قضية مفيدة جدا للعراق وهي منصفة وليس فيها ضرر للعراق ولا للعلاقة مع دولة الكويت». وكانت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي قد وافقت في ديسمبر الماضي على مشروع قانون معاهدة بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن تنظيم الملاحة البحرية في «بحر عبدالله» مع إعطائه صفة الاستعجال.

صحيفة المانية

«إن المكالمات الهاتفية التي تنصت عليها فرقاطة التجسس التابعة

واجبها ، ولمجرد أنها تعرضت بالنقد لبعض ممارسات رئيس مجلس الأمة ، وهل وصلت «الشخصانية» إلى هذا الحد ، وهل يملك الغانم الحق في ذلك التعسف تجاه صحفية وصحيفة ، مع أنه ينبغي أن يبق على مسافة واحدة من جميع الصحف ووسائل الإعلام ؟ داعية إلى التعجيل بإنهاء هذه المشكلة ، كي لا تصبح «سبة» في جبين المؤسسة الصحفية ، وتشوه وجه الحياة البرلمانية الكويتية الذي لا يزال أبيض ناصعاً ومشرفاً أيضاً .

وزيرا الخارجية والداخلية

إطلاق سراحه بالتنسيق مع السلطات الفلبينية مشددا في الوقت نفسه على الواجب الذي توليه الدولة لمواطنيها في الخارج لضمان سلامتهم أيتها وجدوا.

من جانب آخر استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في مكتبه بعفي وزارة الداخلية صباح أمس المواطن أحمد الكندري الذي كان مختلفاً في العاصمة الفلبينية مانيلا، ورفقته شقيقه عبدالله محمد الكندري. ورحب وزير الداخلية بالمواطن أحمد الكندري ونقل إليه تحيات وتهنئة القيادة السياسية العليا مهنيًا إياه بعودته إلى وطنه سالمًا. مؤكدا حرص بالإلاء على باقي المجموعة وعلى سلامة أبنائها والحفاظ على أمنهم مهما كانت الظروف.

وأعرب عن تقديره لدور وزارة الخارجية الكويتية وما قامت به الجهات الأمنية الفلبينية من أجل عودته سالمًا.

من جهتها أعربت أسرة الكندري عن شكرها وتقديرها لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ توفيق الأحمد على الاهتمام المتواصل بهذه القضية وتوجيهاتها السامية بإنائها في أسرع وقت ممكن.

كما توجهت أسرة الكندري بالشكر إلى الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية على الدور الذي قامت به من أجل تأمين إطلاق سراح ابنهم أحمد الكندري. من جانبه أعرب الكندري عن امتنانه العميق على هذه الفتحة الإنسانية التي تجسد التواصل بين المؤسسة الأمنية وإبناء الوطن وتوجه إلى معاليه بالشكر على الجهود المضنية التي قامت بها وزارة الداخلية للحفاظ على سلامته.

«التسليف»: تأجيل

خصم أسباط القرض لأصحاب القسائم الذين تأخر إصدار رخص البناء لهم. لافتاً إلى أن هؤلاء المواطنين بإمكانهم استرداد أسباط الشهور الثلاثة الأخيرة «يوليو وأغسطس وسبتمبر» . وأشار إلى أن «المجلس وافق على تأجيل قيمة القسط الشهري لأصحاب القسائم في منطقة صباح الأحمد للمقترضين المستفيدين من قروض البناء بحيث يستحقوا القسط بالنسبة إليهم في الأول من يوليو 2014 أو توصيل الكهرباء إلى المنطقة أيها أقرب. على أن يسري القرار على المقترضين المتعاقدين حالياً مع البنك الذين يحل عليهم أول قسط قبل أول يوليو المقبل فقط.

وأوضح المضيف أن القرار يأتي على سبيل التيسير على المواطنين والتخفيف من معاناتهم ، مشيراً إلى أن تأجيل السداد يستهدف تمكن أصحاب هذه القسائم من استكمال بيوتهم من دون أرهاق ، لاسيما في ظل الإنزيمات الكثيرة التي تقتضيها عمليات البناء والتشطيب والتجهيز وغيرها.

وإذ أكد أن القرار يعكس تفهم البنك ومرتوته في التعامل مع المواطنين الذين يواجهون الشكالات في توصيل الكهرباء تعوفاً عن استمرار الأعمال الإنشائية في القسائم المخصصة لهم وتألياً تأخير انتقالهم إلى مساكنهم الجديدة أوضح أن التأجيل يسري لمدة ستة أشهر إضافية أو إلى حين إكمال الكهرباء ، أيها أقرب . وشدد المضيف على أن هذه الخطوة من قبل البنك جاءت بمبادرة من مجلس الإدارة، وليس من شأنها أن ترتب أي التزامات أو أعباء على المواطنين الذين سيستفيدون من القرار ، مشيراً إلى أن بإمكانهم الاستفادة من مبالغ الأسباط في استكمال بناء القسائم وتشطيبها من دون أن يشكل القرض والأساط عبئاً عليهم .

ولفت المضيف إلى أن القرار لا يمنع المواطنين الراغبين في السداد من دفع

اتهامات الغانم

الأمة بيان منهم «من يتقاضى اجرا مقابل التصريحات والاستجوابات البرلمانية» .

وأوضحت بأنها في حال كسبت الدعوى ضد الغانم وحصلت على التعويض ، فإنها تنوي التبرع بالمبلغ لصالح الجمعيات الخيرية. كما تقدمت الهاشم بشكوى إلى النائب العام على خلفية الاتهام ذاته ، مطالبة بالتحقيق في تلك الاتهامات ، وقالت إنها : «لجأت للقضاء لإرغام رئيس المجلس على إيضاح الحقائق بشأن اتهاماته لأعضاء المجلس بالرشوة والترف من مناصبهم» ، مؤكدة أنها «لن تتفاوض مع أحد بعد أن مرت 72 ساعة على اتهامه الخطير» .

ورفضت الهاشم الإدلاء بالمزيد من التفاصيل ، مكتفية بالقول : «لقد قلت ما عندي ، ولم يعد لدي شيء لأضيفه ، والأمر الآن بين يدي القضاء» .

من جهة أخرى وفيما كان مراسلو الصحف وكالات الأنباء أمس في انتظار أن يعقد تنوي التبرع بالمبلغ لصالح الجمعيات الخيرية. المعتاد كل يوم أحد ، والذي أكدته رسالة تلقاها الصحفيون والإعلاميون على هواتفهم من إدارة الإعلام بالمجلس جاء فيها « الإخوة الإعلاميون ، تحيطكم علماً بأن رئيس مجلس الأمة سيدي بصريحه الأسبوعي بعد ظهر اليوم الأحد «أمس» ، شاركين تعاوكم ، فقد فوجئنا بأحد صحافيي إدارة الإعلام يخرج عليهم ليلغهم بأن الرئيس الغانم لن يبدلي بأي تصريحات اليوم «أمس الأحد» ، وسؤجّل ذلك للغد «اليوم الإثنين» .

ولم يتم تقديم أي إيضاحات عن سبب إلغاء المؤتمر الصحفي للغانم ، وما إذا كان هناك ارتباط بين هذا الإجراء ومبادرة النائب صفاء الهاشم بتقديم بلاغها ضد الغانم أمس ، وهو ما رجحته مصادر نيابية أشارت إلى أنه ربما فشل رئيس المجلس أخذ رأي مستشاريه القانونيين ، قبل أن يبدلي بأي تصريحات جديدة ، خصوصاً أن أسئلة الصحفيين كما هو متوقع ستتركز حول هذا الموضوع .

وأوضحت المصادر أن الغانم يواجه مازقا قانونيا وسياسيا في الوقت نفسه ، لأن الاتهامات التي وجهها إلى زملائه النواب بـ «الرشوة والترف من مناصبهم» ثابتة بالصوت والصورة ، ولا مجال لإنتحارها أو التصلص منها ، وهي جريمة «سب وقذف» لها عقوبتها المقررة في القانون.

أضافت أنه من الناحية السياسية فإن الرئيس الغانم أمام «ورطة» أخرى ، حيث شكلت تصريحاته صدمة كبيرة ، ليس فقط لزملائه النواب ، بل للشارع الكويتي كله الذي ثارت لديه تساؤلات عديدة حول كيف يبدأ مشواره في رئاسة المجلس بمثل هذا الأسلوب الصدامي ، ويلجأ إلى التنازل على زملائه بصورة غير مسبوقة وكيل الاتهامات لهم دون تليت أو دليل.

وقالت المصادر أن الغانم كان يلعب على وتر الوقت ، ويراهن على نسيان أعضاء المجلس لما صدر عنه من تصريحات واتهامات ، ولكن بعدما أكدت النائب صفاء الهاشم جديتها بالبلاغ الذي قدمته أمس ، بدأ رئيس المجلس يعيد حساباته ، ولذلك ألغى مؤتمر الصحفي أمس ، لكي يستعد جيدا ما يمكن أن يصرح به اليوم .

أزمة التعسف

التي تشكل اعتداء صريحا وصارخا على الحريات ، وبشكل خاص حرية الصحافة والإعلام ، كما أنها تشكل مخالفة واضحة لتصوص الدستور والقانون التي تؤكد جميعها على تعزيز الحريات ، وتحفظ حقوق المواطنين ، ومن بينها حق الإنسان في المعرفة التي تعد الصحافة والقضايات أبرز وسائلها .

وأضاف أن رئيس مجلس الأمة يرتكب بهذه التصرفات مخالفة شديدة ، ليس فقط للدستور والقانون ، وإنما أيضا لأعراف البرلمانية الكويتية التي استقرت على مدى أكثر من نصف قرن ، والتي احترامها بل ودافع عنها وحماها كل رؤساء المجلس السابقين ، وأتاحوا المجال لحرية الصحف ووسائل الإعلام لتمارس عملها وتؤدي رسالتها بكل لجمعة وأريحية .

المصادر ذاتها تساءلت أيضا : هل تتم معاينة «الصباح» على أداء